

تحليل جغرافي سياسي لجائحة كارونا وعلاقتها باقتصاديات الدول المملكة العربية السعودية وقطر نموذجاً

م. د. علي جار الله سعدون

كلية التربية الأساسية في سوق الشيوخ / جامعة ذي قار

رقم الموبايل: 07830432557

البريد الإلكتروني: alijar583@utq.edu.iq

المستخلص:

بمطلع عام 2020 عاش العالم أزمة جديدة في ظل انتشار جائحة كارونا COVID-19 ، اذ انطلقت الشرارة الاولى للجائحة من ثاني اكبر الاقتصاديات العالمية ومحرك النمو الاقتصادي العالمي وهو الاقتصاد الصيني وما نتجه عنها من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق على الاقتصاد العالمي بكافة جوانبه كانهيار البورصات العالمية وانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية بشكل لم يسبق له مثيل رغم المحطات التاريخية التي مرت على تذبذب اسعار النفط العالمية ، واغلاق تام لأغلبية الشركات والاسواق العالمية والقطاعات الاقتصادية المختلفة كالسياحة والطيران والتجارة وفرض الحظر الكلي أو الجزئي على انتقالات الأفراد لمنع انتشار الفايروس ، كان الهدف من الدراسة التعرف على اهم التحديات والاثار السلبية الاقتصادية التي واجهت المملكة العربية السعودية ودولة قطر في ظل جائحة كارونا ، وقد انطلقت هذه الدراسة بجملة من الفرضيات اهمها حصول بعض التداعيات الاقتصادية على المملكة العربية السعودية ودولة قطر نتيجة انخفاض اسعار النفط باعتباره يمثل المورد الاساسي لهذه الدول ، وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج اهمها ان الاقتصاد السعودي والقطري يواجهان تحديان جوهريان في ان واحد كما هو الحال في الاقتصادات الريعانية وهي انتشار جائحة كارونا COVID 19 والانخفاض الحاد في اسعار النفط العالمية الدول المنتجة ومنها المملكة العربية السعودية ودولة قطر ، اذ بلغت إجمالي الإيرادات الفعلية بنحو (728) مليار ريال بانخفاض عن الميزانية المعتمدة والبالغة (833) مليار ريال عام 2020 في المملكة العربية السعودية ، اما دولة قطر ففي عام 2019 بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية بموازنتها نحو (217) مليار ريال انخفض عام 2020 الى نحو (171,2) مليار ريال بسبب جائحة كارونا وانخفاض اسعار النفط فقد بلغ سعر برميل النفط عالمياً بنحو (55) دولار في شهر فبراير (الثاني) عام 2020 انحدرت الى ادنى مستوياتها في شهر (الرابع) اذ بلغت نحو (17,7) دولار

للبرميل من العام نفسه، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي الذي يقوم بتحليل قوة الدولة من الناحية الجغرافية والاقتصادية وتأثير ظاهرة جائحة كورونا COVID-19 وتداعياته الاقتصادية على المملكة العربية السعودية ودولة قطر.

الكلمات المفتاحية: المملكة العربية السعودية، دولة قطر، جائحة كارونا، اسعار النفط العالمية.

A geo-political analysis of the Corona pandemic and its relationship to the economies of countries, the Kingdom of Saudi Arabia and Qatar as a model

Dr. Ali Jarallah Saadoun

College of Basic Education in Souq Al-Shuyoukh / University of Dhi Qar

Mobile number: 07830432557

Email: alijar583@utq.edu.iq:

Abstract: At the beginning of 2020, the world experienced a new crisis in light of the spread of the Corona pandemic COVID-19, as the first spark of the pandemic was launched from the second largest global economy and the engine of global economic growth, which is the Chinese economy, and the wide-ranging economic impacts we have on the global economy in all its aspects, such as the collapse of global stock exchanges and the decline in Oil prices in global markets in an unprecedented manner despite the historical stations that have passed through the fluctuation of global oil prices, and the complete closure of the majority of companies and global markets. This study was launched with a number of hypotheses, the most important of which is the occurrence of some economic repercussions on the Kingdom of Saudi Arabia and the State of Qatar as a result of the drop in oil prices as It represents the main resource for these countries, and the study reached a number of results, the most important of which is that the Saudi and Qatari economies face two fundamental challenges at the same time, as is the case in renter economies, which is the spread of the Corona pandemic COVID 19

and the sharp decline in global oil prices, producing countries, including Saudi Arabia and the State of Qatar, as Total actual revenues amounted to about (728) billion riyals, down from the previous budget approved, amounting to (833) billion riyals in 2020 in the Kingdom of Saudi Arabia, while the State of Qatar, in 2019, the total actual revenues in its budget amounted to about (217) billion riyals, which decreased in 2020 to about (171.2) billion riyals due to the Corona pandemic and the drop in oil prices. The price of a barrel of oil globally amounted to about (55) dollars in the month of February (the second) in 2020, it descended to its lowest level in the month (the fourth), as it reached (about 17.7) dollars per barrel of the same year. The researcher used the analytical method that analyzes the strength of the country in terms of geographical and economic terms, and the impact of the COVID-19 pandemic and its economic repercussions on the Kingdom of Saudi Arabia and the State of Qatar.

Keywords: Kingdom of Saudi Arabia, State of Qatar, Corona pandemic, international oil prices.

المقدمة : لقد ساهم انتشار فايروس كورونا COVID-19 بمدينة ووهان الصينية نهاية عام 2019 صدمة كبيرة للمجتمع الدولي جعله يعيش حالة من الخوف بعد ان تحول الى وباء وجائحة عالمية حسب منظمة الصحة العالمية اصاب اكثر من 176 دولة في مختلف دول العالم ، وانعكس الامر بدخول الاقتصاد العالمي مرحلة الركود والانكماش الفعلي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء نتيجة انخفاض اسعار النفط كدول الخليج العربي ومنها المملكة العربية السعودية ودولة قطر نتيجة اعتماد اقتصاديات تلك الدول على الايرادات النفطية بنسبة كبيرة في الموازنات السنوية خاصة موازنة عامي 2020-2021 ، وقد نتج عن هذا الفيروس وخلال فترات متقاربة ارتفاعاً بعدد الاصابات والطفرات التي ستجعل التعامل معه بصعوبة بالرغم من ظهور بعض اللقاحات الدولية ومنها اللقاح (الامريكي والبريطاني والروسي والصيني) ، فضلاً عن التداعيات التي خلفتها الجائحة بمختلف القطاعات الاقتصادية كانخفاض حركة النقل التجاري والسياحي لمحاولة منع انتشار الفايروس بين دول العالم .

مشكلة البحث :

1- ماهي التأثيرات السلبية الاقتصادية لتفشي فايروس كورونا في المملكة العربية السعودية ودولة قطر ؟

2- ما مدى قدرة التدابير والاجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية وقطر في التخفيف من الاثار السلبية لفيروس كارونا خاصة بعد انخفاض اسعار النفط العالمية ؟

فرضية البحث :

1- ساهم ظهور جائحة كارونا COVID-19 بتداعيات اقتصادية على الاقتصاد السعودي والقطري نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية باعتباره يمثل المورد الاساسي لهذه الدول .

2- اتخذت المملكة العربية السعودية ودولة قطر بعض التدابير التحفيزية على صعيد السياسات النقدية والمالية والصحية لمحاولة التقليل من حدة الانكماش والركود الاقتصادي الناتج عن الجائحة .

أهمية البحث :

1- لقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الاثار العميقة لفايروس كارونا على الاقتصاديات العالمية وخاصة الدول الريعية والتي تعتمد بنسبة كبيرة في موازنتها على النفط كمورد اساسي كالمملكة العربية السعودية ودولة قطر بضرورة تنويع مصادر الدخل خاصة في ظل تقلبات الاسعار العالمية بعد جائحة كارونا.

اهداف البحث:

1- التعرف على اهم التحديات والاثار السلبية الاقتصادية والصحية التي واجهت المملكة العربية السعودية ودولة قطر في ظل جائحة كارونا COVID-19 .

2- التعرف على تأثير فايروس كارونا على السعر العالمي للنفط وكميات الطلب عليه خلال مدة انتشار COVID-19 .

منهجية البحث :

يقصد بالمنهج (METHOD) طريقة البحث أي الطريقة أو المسلك الذي يتخذه الباحث في المراحل المختلفة بعملية البحث، وبالتالي فان علم المناهج يهدف إلى الفهم الشامل والواعي، ليس لنتائج البحث فقط وإنما للعملية البحثية ذاتها⁽¹⁾، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي الذي يقوم بتحليل قوة الدولة من الناحية الجغرافية والاقتصادية

وتأثير ظاهرة جائحة كورونا COVID-19 وتداعياته الاقتصادية على المملكة العربية السعودية ودولة قطر ومدى قدرتهما على مواجهة هذه الجائحة وتداعياتها السلبية .

حدود منطقة البحث

الحدود المكانية : التي تختص بها هذه الدراسة هي الحدود الجغرافية للمملكة العربية السعودية والتي تقع في جنوب غرب قارة آسيا بين دائرتي عرض (15° - 33° درجة) شمال خط الاستواء ، وخطي طول (34° - 56°) درجة شرق خط غرينتش ، والحدود الجغرافية لدولة قطر التي تقع في الشرق الأوسط في غرب قارة آسيا على الساحل الشمالي الشرقي للجزيرة العربية بين دائرتي عرض (24° - 27° درجة) شمال خط الاستواء ، وخطي طول (50° - 51° درجة) شرق خط غرينتش خريطة (1) ، اما الحدود الزمانية نهاية عام 2019 بداية ظهور جائحة كارونا الى نهاية عام 2020 .

خريطة (1) الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية ودولة قطر



المصدر: الباحث بالاعتماد على : خريطة العالم ضمن قواعد بيانات برنامج Arc Map 10.8

المبحث الاول : مفهوم ونشأة فايروس كارونا COVID-19

هو فيروس جديد من فصيلة فيروسات كورونا، ظهرت أغلب حالات الإصابة به على صورة التهاب رئوي حاد تمثل الأعراض الأكثر شيوعاً فيه الحمى والارهاق والسعال الجاف وصعوبة التنفس، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ بالتفاقم تدريجياً⁽²⁾ ، اما اهم النظريات التي حاولت تفسير نشأة الفايروس فهي كالاتي :

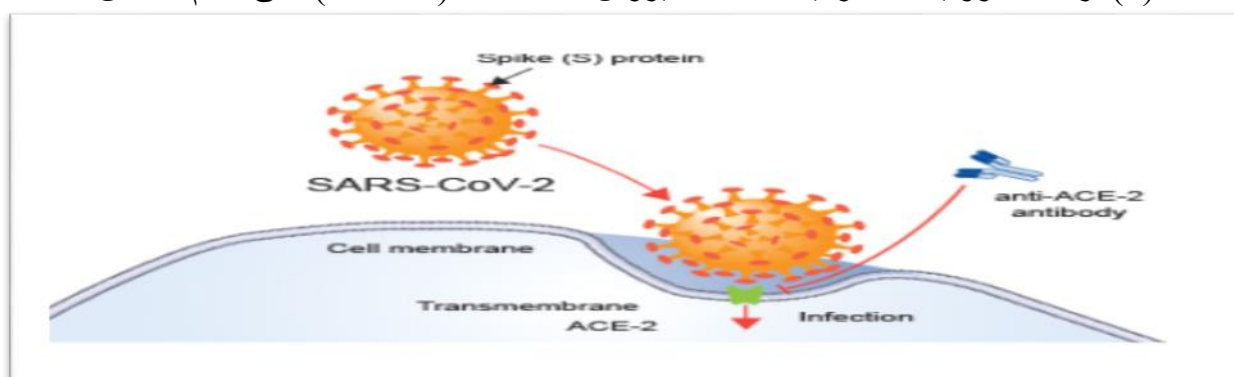
1-النظرية الاولى : الطبيعة وراء انتشار فايروس COVID-19

قدمها علماء مختصين بشؤون الفايروسات في دراستهم بوجود احتمال أن تكون الخفافيش هي مصدر الفايروس ، لغياب إمكانية نقله إلى البشر بصورة مباشرة بدون وجود وسيط ويشيرون إلى أن الفايروس له قدرة على تطوير نفسه بالشكل الحالي على شكل طفرات لمحاولة التكيف مع البيئة المتواجد فيها من خلال الالتصاق بالخلايا البشرية بفعالية كبيرة او مواجهة الاليات الدفاعية التي يستخدمها الانسان بعد الاصابة او التطعيم .

2-النظرية الثانية : الانسان وراء انتشار فايروس COVID-19

هناك اعتقاد موجود أن الفيروس تم تطويره من قبل الإنسان وفي مختبرات خاصة من أجل اثبات صحة هذه الفرضية قام العالم فري من الولايات المتحدة بولاية كاليفورنيا بدراسة وتحليل المادة الوراثية للفيروس الجديد COVID-19 مع أربعة فيروسات أخرى من عائلة كورونا "المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة" ، وتوصلت الدراسة الى ان حقيقة تصنيع الفايروس في مختبر مؤكدة وهي تتكون من ثلاثة أجزاء (فيروس كورونا الخفاش، فيروس كورونا الثعابين، فيروس نقص المناعة البشرية) ومثل هذه التركيبة لا يمكن أن تحصل في الطبيعة⁽³⁾ ، ويتكون التركيب البنيوي لفيروس كورونا من غشاء يبلغ قطره (50-200) نانومتر ، ويغلف بداخله الحمض النووي الخاص بالفيروس RNA ، وكباقي الفيروسات التاجية يتكون الفيروس من أربعة أنواع من البروتينات تسهم في تكوين جسم الفيروس منها (S) الذي يشكل النتوءات الشوكية الموجودة على سطح الفيروس وتمنحه الشكل التاجي المميز ، ان الدراسات تشير ان الفايروس قد طرأت عليه طفرات وراثية نتج عنها تغير في بنية الفايروس بسبب بعض الاحماض الامينية جعلته يرتبط بالمستقبلات (Hace2) على خلايا الانسان من خلال بروتينات (S) الشوكية على سطح الفايروس يسمح للانتقال من الحيوان الى البشر⁽⁴⁾ .

شكل (1) ارتباط البروتينات الشوكية بغلاف الفايروس بالمستقبلات (Hace2) على جسم الانسان

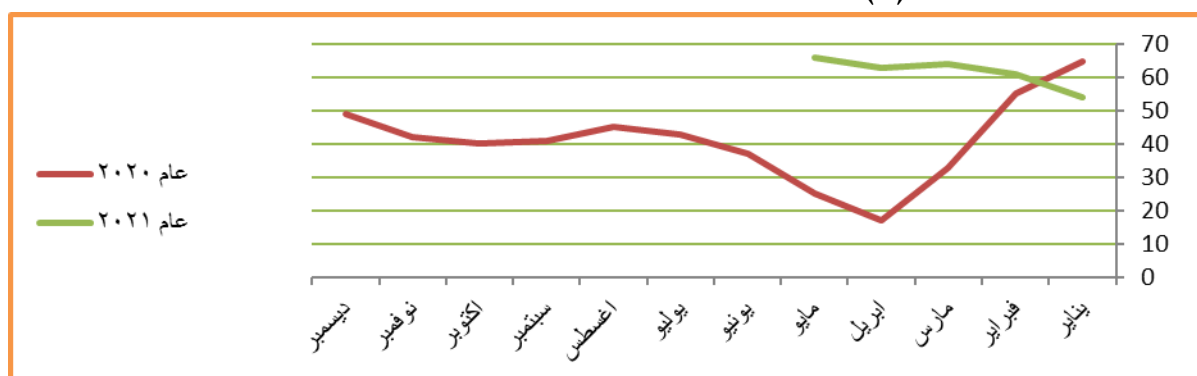


المصدر: حنان عيسى ملكاوي، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الامن الصحي العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الاردن ، 2020، ص 17.

المبحث الثاني: جائحة كارونا COVID-19 وابعادها على الاقتصاد السعودي والقطري

مع انتشار فايروس كورونا في أكثر من ٢٠٠ دولة بعام 2020 تحول التخوف من ركود الصين وانقطاع سلسلة الإمداد وتعطل العجلة الاقتصادية في اقتصاديات العالم بظل البيئة الاقتصادية المتعثرة والتطورات الدولية لأسعار النفطية بالانخفاض ، يواجه الاقتصاد السعودي تحديان جوهريان في ان واحد كما هو الحال في الاقتصادات الريعانية وهي انتشار جائحة كارونا COVID 19 فقد سجلت اول حالة اصابة في المملكة العربية السعودية بتاريخ (3-2-2020) لمواطن قادم من الجمهورية الاسلامية الايرانية عبر مملكة البحرين حتى وصلت حالات الاصابة المؤكدة بنحو (492785) لغاية شهر تموز (السابع 2021)⁽⁵⁾، والتحدي الثاني الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية وتضرر الدول المنتجة ومنها المملكة العربية السعودية ودولة قطر ، فالانخفاض الكبير الحالي في الأسعار العالمية والذي بدأت الاسعار بالتدهور ، اذ بلغ سعر برميل النفط بنحو (55) دولار في شهر فبراير (الثاني) عام 2020 وصل الى ادنى مستوياتها عند (17,7) دولار للبرميل خلال شهر ابريل (الرابع) من نفس العام بسبب الانهيار الكبير في الطلب العالمي على النفط الناجم نتيجة اجراءات الاغلاق المفاجئة للقطاعات الاقتصادية العالمية المترتبة عن الجائحة وفي مقدمتها قطاعي النقل والسياحة العالميين فقد فقدت الاسعار النفطية حوالي اكثر من (70 %) من قيمتها الاسمية خلال هذه المدة شكل (2) .

شكل (2) اسعار النفط العالمية للمدة 2020-2021

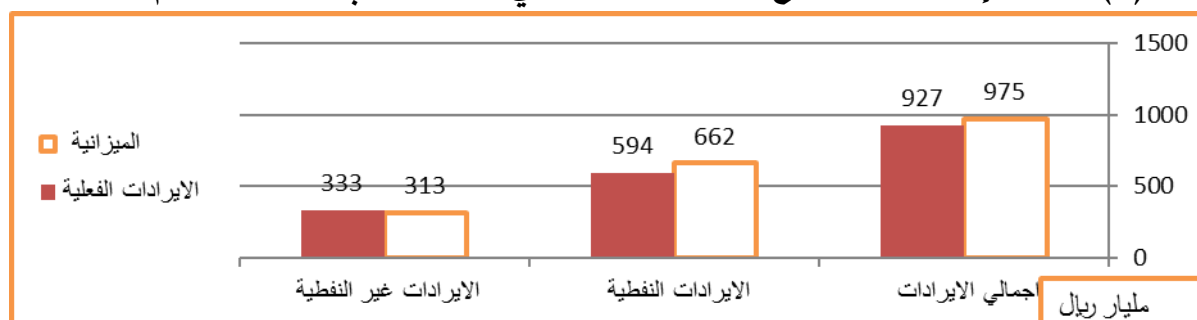


المصدر: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، الادارة الاقتصادية ، تقارير اوبك 2021.

وينعكس انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد السعودي من خلال تأثيره على الايرادات النفطية والتي تكاد الشريان الرئيسي لتمويل الموازنة العامة الحكومية للمملكة العربية السعودية ، كما يتم تمويل برامج الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري من العائدات النفطية ، فالإيرادات النفطية لها علاقة وثيقة طردية بالإيرادات العامة ، اذ كلما ارتفع سعر النفط الخام ادى الى زيادة الايرادات النفطية مما يزيد من الايرادات

العامّة للدولة ، لكن قد تزداد الخطورة اذا اعتمدت الدولة بشكل اساسي على النفط كمصدر اساسي للإيرادات العامّة ، ففي عام 2019 بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية في المملكة العربية السعودية نحو (927) مليار ريال بانخفاض عن الميزانية المعتمدة بنسبة (5%) والبالغة (975) مليار ريال بسبب تراجع مساهمة الإيرادات النفطية والتي سجلت نحو (594) مليار ريال ، أي بانخفاض عن المقدّر في الميزانية بنحو (662) مليار ريال بالنسبة للإيرادات النفطية ، ويُعزى هذا الانخفاض في الإيرادات النفطية إلى تراجع إنتاج النفط حسب اتفاقية دول أوبك + روسيا عام 2019 فضلاً عن تراجع الأسعار العالمية النفطية اما الإيرادات غير النفطية فقد حققت بنفس العام نحو (333) مليار ريال مرتفعة بحوالي (20) مليار ريال أي بنسبة (6,1%) عن المقدّر في الميزانية ويعود ذلك بشكل رئيس لتحسن أداء النشاط الاقتصادي والإدارة الضريبية وتحسين آليات التحصيل⁽⁶⁾.

شكل (3) مقارنة الإيرادات الفعلية مع الميزانية المعتمدة في المملكة العربية السعودية عام 2019



المصدر: وزارة المالية السعودية ، تقرير نهاية العام المالي 2019، السعودية ، 2020 ، ص 11.

ومنذ بداية عام 2020 أخذت أسعار النفط تتأثر بشكل سلبي بانتشار فايروس COVID 19 بشكل كبير بدول العالم وقلة الطلب العالمي على النفط بواقع غير مسبوق ولاسيما الدول المستوردة للنفط كالصين واستمرار حالات الإغلاق الجزئي والكلي في الولايات المتحدة وأوروبا ، لاسيما بعد تدهور مبيعات خام برنت وعدم رغبة مصدري البترول في خفض الإنتاج العالمي على نحو منسق للتحكم في السوق فقد وصلت إلى حرب للأسعار بين المملكة العربية السعودية وروسيا في آذار (الشهر الثالث) من عام 2020 عندما رفضت موسكو خفض الإنتاج بواقع (1,1) مليون برميل في اليوم للأسباب التالية⁽⁷⁾ :

1- عدم اعطاء الفرصة للملكة العربية السعودية للاستفادة لفرض واقع جديد على سوق النفط واعطاء النفوذ الاميركي حيز في قرار تحديد اسعار النفط بالسوق العالمية .

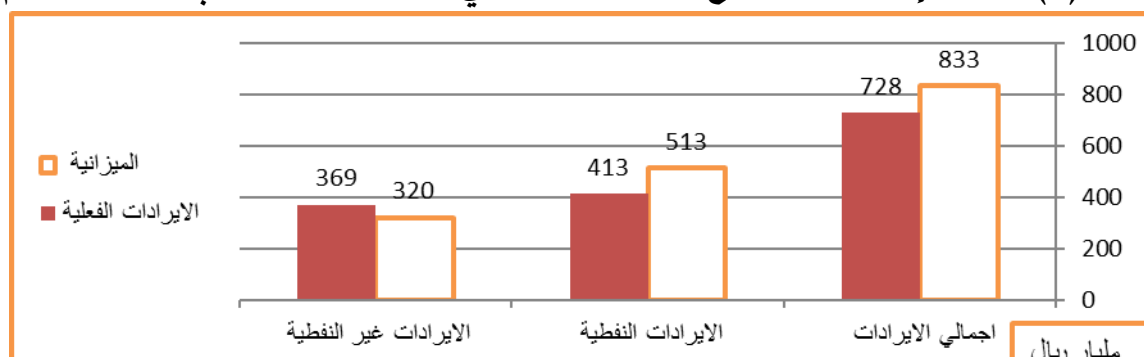
2- استشعار روسيا ان هذه الحرب هي حرب موجهة من قبل الاميركيين لضرب سوق النفط لكي يكون انتاج النفط الصخري مجدداً في اميركا والتي بدأت تنهار او تغلق اعمالها نتيجة الكلفة العالية وثبات سعر النفط على اكثر من 40 دولار للبرميل .

وعندما رفضت روسيا مقترحات المملكة العربية السعودية ، قامت السعودية ببعض الخطوات المفاجئة منها رفع الإنتاجية بنحو (12,3 مليون) برميل يومياً وهو يمثل أقصى الطاقات الإنتاجية لها ، كما أعلنت عن تخفيضات وصلت إلى (20%) في الأسواق الرئيسية من جانبها وكانت النتيجة هبوطاً للأسعار بشكل غير

مسبوق واستمرار الانخفاضات منذ ذلك الحين ، إن اضطراب البيئة الاقتصادية الدولية بسبب عدم الاستقرار بالأسعار النفطية نتيجة كميات الانتاج الضخمة وقلة الطلب على النفط دولياً نتيجة لتفشي جائحة كورونا وانعكاساتها السلبية على الاقتصاديات في العالم أوجد صدمة للدول المعتمدة على إيراداتها المالية من تصدير النفط (8) ، لقد تسببت خطوة حرب الاسعار بين السعودية وروسيا الى كوارث اقتصادية كان العالم بغنى عنها في ظل تداعيات انتشار فايروس كورونا واغلاق قطاعات واسعة من الصناعة والاعمال والخدمات (9) الامر الذي اجبر الولايات المتحدة الامريكية بالتدخل والضغط على المملكة العربية السعودية ودول الاوبك لعقد اتفاق في بداية (كانون الثاني) يقضي بخفض الإنتاج الكلي بنحو (١٠) ملايين برميل في اليوم ومع ذلك لم يؤد الاتفاق إلى استقرار السوق بشكل تام ، فلا تزال الأسواق تواجه فائضاً وهو ما يعادل (4-10%) من الطلب العالمي حتى بعد تخفيضات منظمة أوبك وشركائها (10) .

ويتركز الاهتمام في القطاع النفطي عادة على الأسعار واستقرار السوق من دون الانتباه إلى مسألة تخزين النفط فإذا أخذنا في الاعتبار أن منتجي النفط لا يمتلكون قدرة تخزينية كافية لاستيعاب نفطهم الفائض عن الحاجة، فإن هذا يدفعهم إلى بيعه بأي سعر في ما يسمى بالتعاملات الفورية والسعر الفوري ، حتى لو كان سعر البرميل يرتبط بالأسعار العالمية التي تقدر بنحو (40) او (50) دولاراً للبرميل فإن الأسعار الفورية قد تكون (20) دولار أو (10) دولار أو حتى أقل، والسبب في ذلك أن تكلفة التخزين أعلى من سعر سلعة النفط ، وتقول تقارير مختصة إن منتجين مثل المملكة العربية السعودية يستأجرون ناقلات نفط عملاقة لاستعمالها مخازن عائمة مؤقتة وبتكلفة كبيرة قد تصل إلى (100) ألف دولار يومياً (11)، وقد بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية حوالي (728) مليار ريال بانخفاض عن الميزانية المعتمدة والبالغة (833) مليار ريال بلغت الإيرادات النفطية فيها نحو (413) مليار ريال لعام 2020 بانخفاض عن المقرر في الميزانية والبالغ نحو (513) مليار ريال بسبب تأثيرات جائحة كورونا شكل (4) .

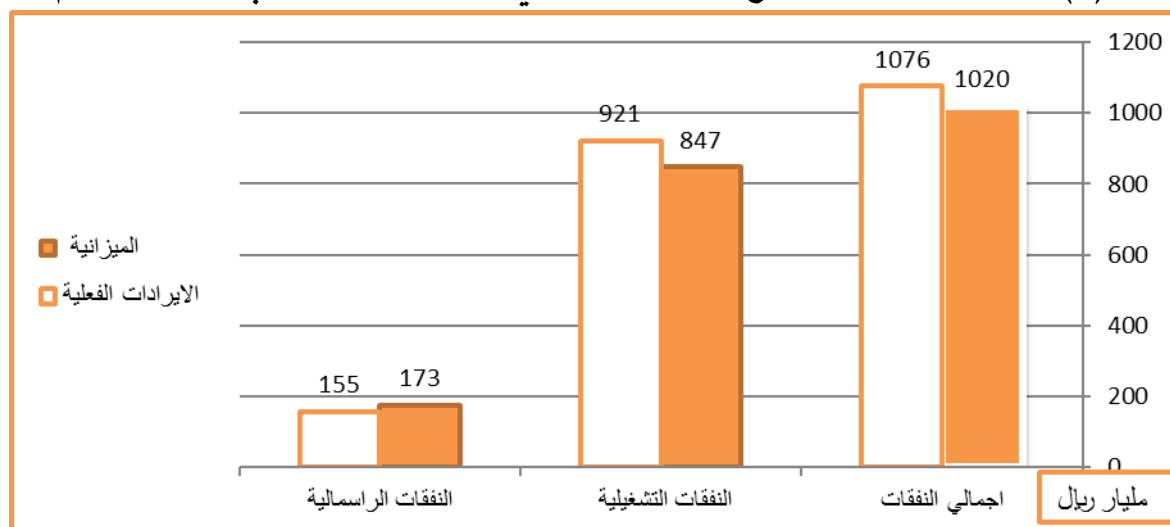
شكل (4) مقارنة الإيرادات الفعلية مع الإيرادات المقررة في الموازنة للمملكة العربية السعودية عام 2020



المصدر: وزارة المالية السعودية ، تقرير نهاية العام المالي 2020، السعودية ، 2021 ، ص 13.

ويلاحظ من خلال شكل (5) ان إجمالي النفقات الفعلية في المملكة العربية السعودية بنهاية العام 2020 تعاني ارتفاعاً ملحوظاً عن المبالغ المخصصة بالميزانية المعتمدة ، اذ بلغ إجمالي النفقات نحو (1067) مليار ريال مرتفعاً عن الميزانية المعتمدة والمقررة (1020) مليار ريال بنحو (47) مليار ريال نتيجة لتلبية المتطلبات الاستثنائية لمواجهة الجائحة من خلال اعتماد مبالغ إضافية لدعم القطاعات الصحية والأمنية وغيرها من القطاعات الأخرى ، إن اعتماد السعودية على النفط كمصدر رئيس للإيرادات الحكومية في تمويل موازنتها العامة وممول أساسي لخطط التنمية يولد بعض المخاطر على الاقتصاد السعودي بسبب ان أسعار النفط غير مستقرة خصوصاً بعد الجائحة كارونا وعليه فإن إيراداتها من الصادرات النفطية غير مستقرة وثابته ، إذ أن أداء الاقتصاد السعودي عموماً مرهون بأداء القطاع النفطي المتقلب لاسيما خلال الربع الثاني من عام 2020 (12) ، الذي شهد انكماشاً اقتصادياً بنسبة (7%) على أساس سنوي جاء هذا الانكماش في ظل التراجع المسجل في مستويات ناتج القطاع النفطي بما يعكس الانخفاض الذي شهده انتاج النفط الخام العام سواء نتيجة تباطؤ الطلب العالمي أو بسبب التزام المملكة باتفاق "أوبك + وما تبعه من تخفيضات في كميات الإنتاج اليومي من النفط فيها والذي تراجع عام 2020 الى نحو (9,21) مليون برميل يومياً (13) .

شكل (5) مقارنة النفقات الفعلية مع النفقات المقررة في الموازنة للمملكة العربية السعودية عام 2020



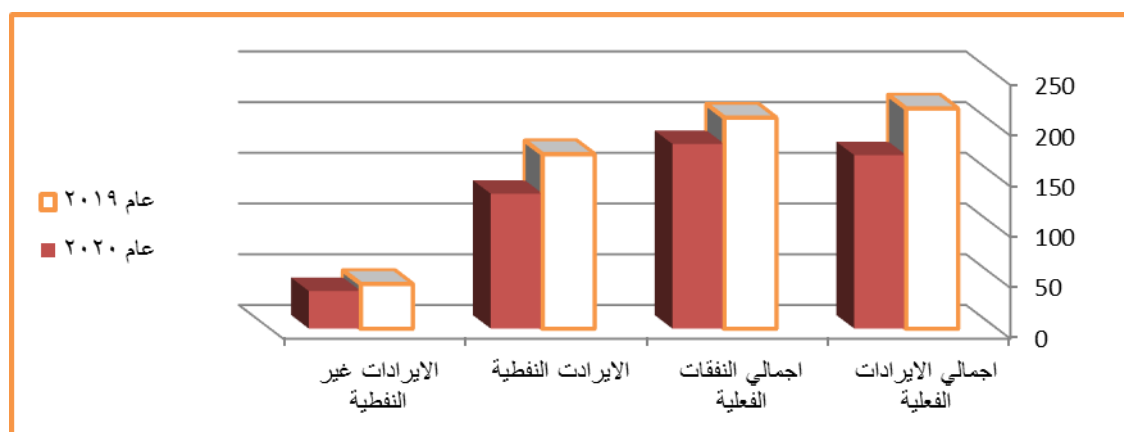
المصدر: المصدر: وزارة المالية السعودية ، تقرير نهاية العام المالي 2020، السعودية ، 2021 ، ص 13. إلا أن التدابير التحفيزية العديدة التي تبنتها المملكة العربية السعودية لا سيما على صعيد السياستين النقدية والمالية ساهمت في التخفيف من حدة الانكماش والركود الاقتصادي ، الا أن السعر المثالي لبرميل النفط السعودي يجب ان لا يقل عن (50-60 دولار) لأن المملكة قد تواجه صعوبة في تنفيذ برامجها الحكومية بسعر أقل من (30) دولار (14) وتأمين احتياجات قطاع الرعاية الصحية فيها ، يضاف إلى ما سبق أن توقف حركة السياحة العالمية بعد حالة العزلة التي فرضها فيروس كورونا على الدول سيحرم اغلب اقتصادات ومنها المملكة العربية السعودية من الإيرادات السياحية (15) ، ويلاحظ من خلال شكل (6) ان دولة قطر في عام 2019 بلغ

إجمالي الإيرادات الفعلية بموازنتها نحو (217) مليار ريال بفائض حوالي (9) مليار ريال عن إجمالي النفقات الفعلية والتي بلغت نحو (208) مليار ريال سجلت فيها الإيرادات النفطية بنحو (172,3 مليار ريال) أي بنسبة (79,3 %) من الميزانية المعتمدة بينما بلغت الإيرادات غير النفطية بنحو (44,7) مليار ريال بنسبة (20,7 %) ، بينما في عام 2020 بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية في الموازنة حوالي (171,2) مليار ريال بانخفاض حوالي (45,8) مليار ريال عن موازنة 2019 ، وقد بلغت النفقات الفعلية عام 2020 حوالي (182,4) مليار ريال ، سجلت فيها الإيرادات النفطية حوالي (133,3 مليار ريال) بنسبة (77,8 %) من الميزانية المعتمدة بينما بلغت الإيرادات غير النفطية نحو (37,9) مليار ريال بنسبة (22,2 %) بعجز مالي حوالي (11,3 -) مليار ريال بعد أن كان هنالك فائض حوالي (9) مليار ريال بسبب جائحة كورونا COVID-19 وانخفاض أسعار النفط في نفس العام ، أن ارتفاع نسبة الإصابات في دول العالم وتوقع موجات وطفرة أخرى للفايروس قد تكون أقوى من الموجة الأولى ، يضع عودة أسعار النفط وارتفاع مستوى الطلب على المستوى القريب يشكل صعوبة وهو ما يعني تأثر اقتصاد الدول النفطية ومنها المملكة العربية السعودية ودولة قطر بسبب انخفاض الإيرادات النفطية فيهما ، وقد سجلت أول حالة إصابة في دولة قطر بتاريخ (29-2-2020) لشخص قادم من الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وبلغت حالات الإصابة المؤكدة واللقاحات التي تم أخذها فيها بنحو (224044، 3497554) لكل منهما على التوالي ولغاية الشهر السابع (تموز) من عام 2021.

وقد عملت دولة قطر بعض الإجراءات الاقتصادية لمواجهة جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط من أهمها (16) :

- 1- تقديم ودعم محفزات مالية واقتصادية بمبلغ 75 مليار ريال قطري للقطاع الخاص بتوجيه من أمير قطر .
- 2- وضع الآلية المناسبة لتشجيع البنوك على تأجيل أقساط القروض والتزامات القطاع الخاص من خلال المصرف المركزي مع فترة سماح لمدة ستة أشهر .
- 3- تأجيل الأقساط لجميع المقترضين من بنك قطر للتنمية لمدة ستة أشهر .
- 4- توجيه الصناديق الحكومية لزيادة استثماراتها في البورصة بمبلغ 10 مليارات ريال قطري .
- 5- توفير سيولة إضافية للبنوك العاملة بالدولة من قبل المصرف المركزي .
- 6- إعفاء السلع الغذائية والطبية من الرسوم الجمركية لمدة ستة أشهر ، على أن ينعكس ذلك على سعر البيع للمستهلك .
- 7- إعفاء القطاعات التالية من رسوم الكهرباء والماء لمدة ستة أشهر وهي قطاع السياحة، التجزئة، قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المجمعات التجارية مقابل تقديم خدمات وإعفاءات للمستأجرين للمناطق اللوجستية.

شكل (6) إجمالي الإيرادات النفطية وغير النفطية في دولة قطر لعامي 2019-2020



المصدر: وزارة المالية القطرية ، تقرير نهاية العام المالي 2021، قطر ، 2021 ، ص 8.

اما فيما يخص اهم الاجراءات الصحية التي قامت بها دولة قطر فهي كالاتي⁽¹⁷⁾ :

- 1- قامت دولة قطر بتصنيف الدول في قوائم خضراء وصفراء وحمراء وذلك وفقا لمستوى المخاطر بكل دولة.
- 2-يعد التسجيل الإلكتروني المسبق عبر (www.ehteraz.gov.qa) اختيارياً للمواطنين القطريين والمقيمين بينما لا يزال إجبارياً للزوار قبل (12) ساعة على الأقل للحصول على تصريح السفر، ويتعين على المسافرين تحميل جميع الوثائق الرسمية المطلوبة ويجب إبراز تصريح السفر لموظفي شركة الطيران (في حال السفر عبر مطار حمد الدولي) وذلك للسماح له بالصعود إلى الطائرة، أو لموظفي الجوازات على الحدود البرية (في حال السفر عبر منفذ ابو سمرة البري).
- 3-يتعين على المواطنين والمقيمين غير المحصنين الراغبين في السفر إلى الخارج إلى إحدى الدول غير المدرجة في القائمة الخضراء حجز باقات الحجر الصحي الفندقي في احد الفنادق المخصصة للحجر الصحي بدولة قطر والمدرجة في موقع "اكتشف قطر" قبل السفر.
- 4-يجب على الأشخاص الراغبين في السفر الاطلاع على الإجراءات المطبقة في بلد الوصول فيما يتعلق بإجراءات الحجر الصحي ومدته والحاجة إلى تقديم شهادة خلو من كوفيد- 19.
- 5-يجب إجراء فحص (PCR) للسفر إلى الخارج في أحد مرافق الرعاية الصحية الخاصة التي أعلنت عنها وزارة الصحة العامة سابقاً.
- 6-يجب إجراء فحص (PCR) في مركز طبي معتمد من قبل وزارة الصحة المحلية لدولة القُدوم قبل السفر الى دولة قطر.
- 7-يتعين على المسافرين المتعافين من كوفيد-19 من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي إبراز شهادة اللقاح الأصلية (جرعة واحدة على الأقل من أي من اللقاحات المرخصة من وزارة الصحة العامة - قطر.)، فحص (PCR) بالإضافة الى شهادة تثبت حدوث عدوى كوفيد 19.

8- تتكفل وزارة الصحة العامة بتغطية تكاليف باقات الحجر الصحي الفندقي في دولة قطر للمرضى المسافرين في رحلات العلاج بالخارج على نفقة الدولة مع مرافقيهم الرسميين عند العودة الى دولة قطر (بموافقة خطية من اللجنة الطبية للعلاج في الخارج التابعة لوزارة الصحة العامة) ويتعين على جهات العمل تغطية نفقات الحجر الصحي الفندقي لموظفيهم في حال العودة من مهام رسمية.

9- في حالة السماح للمسافرين بالحجر الصحي المنزلي، يجب أن تكون ظروف الإقامة مناسبة، مع ضرورة توافر غرفة منفصلة مع حمام داخلي وإذا لم يكن مكان الإقامة مطابقاً للشروط، فإنه يتعين على المسافر حجز إحدى باقات الحجر الصحي الفندقي من خلال موقع "اكتشف قطر" قبل السفر إلى دولة قطر.

10- تبلغ مدة صلاحية اللقاح لمنح الإعفاء من الحجر الصحي اثني عشرة شهراً، تبدأ بعد مرور (14) يوم من الجرعة الثانية ويمكن تمديد فترة الحصانة استناداً إلى أي بيانات جديدة في هذا الشأن.

إن جائحة كوفيد COVID 19 أكبر من أن تتحصر في أزمة صحية فهي كارثة إنسانية تؤدي إلى تغيرات وتحولات هاجمت قلب المجتمعات واقتصاديات الدول ، تشير الأدلة المبكرة بالفعل إلى أن الفئات المحرومة هم الذين يتكبدون بشكل أكبر عبء الآثار الاجتماعية والصحية والاقتصادية للفايروس في جميع أنحاء العالم، مما يستوجب وضع تدابير سياسية علاجية عاجلة وفعالة ، فتقدر الأمم المتحدة أن ما يقرب من نصف عمال العالم قد يفقدون وظائفهم بسبب الاقطاعات والآثار الاقتصادية الأخرى الناجمة عن تفشي المرض وتشير أحدث توقعات صندوق النقد الدولي لعامي (2020 - 2021) بخصوص آفاق النمو أن العالم قد دخل في حالة ركود بمستوى سوء عام 2009 إن لم يكن أسوأ، للوباء أثران رئيسيان على الاقتصاديات العالمية (18).

أ- أحدهما يتعلق بتوريد السلع والخدمات بسبب اضطرابات سلسلة القيمة على المستويين الوطني والدولي.

ب- الطلب على السلع والخدمات نتيجة لفقدان الدخل .

المبحث الثالث : التوقعات المستقبلية لنمو الاقتصاد السعودي والقطري في ظل جائحة كورونا

شهدت الاسواق العالمية للنفط في عام 2020 واقع استثنائي بظل التداعيات والآثار الناجمة عن الجائحة ، اذ تعتمد الرؤية المستقبلية للاقتصاد العالمي على عنصرين رئيسيين يتمثل اولهما في المسار المحتمل للجائحة ومدى انتشارها بدول العالم بعد عام 2020 وابعادها المحتملة والطلب على اسعار النفط واسواقه العالمية، ويتمثل العنصر الثاني في مدى استمرارية التعاضد الدولي بين كبار المنتجين في اسواق النفط والذي قاد الى ظهور اتفاق اوبك + بين الدول المنتجة وروسيا لمواجهة انخفاض الاسعار العالمية للنفط واعادة التوازن الى اسواق النفط العالمية (19) ، اذ تم الاتفاق على مسار زمني ممتد لمدة (24) شهراً لخفض كميات الانتاج النفطي يبدأ في شهر ايار (الخامس) من عام 2020 ويستمر حتى شهر نيسان (الرابع) من عام 2022 في إطار هذا الاتفاق يتم خفض الانتاج بنحو (10) مليون برميل يومياً كما اوضحنا سابقا بالمرحلة الأولى للمدة (ايار - حزيران 2020) ، المرحلة الثانية للمدة الباقية من عام 2020 يخفض بواقع (8) مليون برميل يومياً ،

اما المرحلة الثالثة من (كانون الثاني 2021 الى نيسان 2022) يتم التخفيض فيها بنحو (6) مليون برميل يوميا ، ولقد عمل هذه الاتفاق على التحسن النسبي للنشاط الاقتصادي في النصف الثاني من عام 2020 مقارنة بالنصف الأول نسبياً من حدة التراجع في الأسعار العالمية للنفط⁽²⁰⁾ ، وقد نشر في توقعات الصندوق الدولي بأحد التقارير الدولية بشهر كانون الثاني عام 2021 الى احتمالية تعافي وتزايد قوة الاقتصاد العالمي في وقت لاحق من العام نفسه بسبب التطور بأخذ اللقاحات العالمية بالنسبة لدول العالم ، اضافة الى الدعم الدولي للسياسات المالية والحوافز التي تتبعها بعض الدول بالرغم من موجات العدوى المتجددة والطفرات الخاصة بالفايروس المثيرة للقلق⁽²¹⁾ ، اذ كانت المملكة العربية السعودية من اوائل الدول التي اتخذت تدابير حاسمة لمواجهة وباء كوفيد-19 والتقليل من آثاره الاقتصادية، فوضعت على قمة أولوياتها حماية المواطنين والمقيمين فيها، إضافة إلى التقليل من الآثار الاقتصادية لانتشار الفايروس على القطاع الخاص، لذلك اتخذت بعض الإجراءات المالية لدعم هذه الأولويات فقد تم تخصيص حزم ودعم مالي سريع من وزارة المالية بقيمة (238) مليار ريال للقطاعات الاقتصادية المختلفة فضلاً عن القيام ببرامج اقتصادية تحفيزية ، اضافة الى عودة التعافي والتطور الأداء الاقتصادي العالمي التدريجي بالأسواق النفط سوف يعزز اقتصادها مما ينعكس على تنفيذ المشروعات الاقتصادية المهمة في سياق "رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030 ، ومن التوقعات المستقبلية ان يواصل المستوى العام للأسعار النفطية بالارتفاع خلال النصف الثاني من عام 2021 بسبب العودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية وانخفاض الإجراءات الاحترازية المتبعة في بعض الدول⁽²²⁾ اضافة الى اتفاق الدول المنتجة للنفط اوبك + باستمرار تخفيضات بنحو (10%) من الإنتاج العالمي ، اضافة الى توصل المملكة العربية السعودية ودولة الامارات الى حل وسط بشأن اتفاق إنتاج النفط بعد الخلاف بينهما و تحديد مستوى إنتاج مرجعي أعلى للإمارات وهو (3,65) مليون برميل يوميا بعد انتهاء الاتفاق الحالي في عام 2022⁽²³⁾ ، كما شرعت المملكة بخطوات مستقبلية لتنفيذ برنامج رائد للتحويل الاقتصادي الوطني، وقد وضعت رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحويل الوطني 2020 وبرنامج تحقيق التوازن المالي جدول أعمال لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وانطلاقة جديدة نحو المستقبل ومرحلة تحول رئيسة للاقتصاد السعودي في تنفيذ برامج تحقيق الرؤى المالية والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمبادرات لتنويع القاعدة الاقتصادية ، كما كان لهذا التحويل دور كبير في تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود وقت الأزمة مع تفشي جائحة COVID 19 وتحسين التنافسية وبيئة الأعمال وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد وكذلك تنمية الاقتصاد غير النفطي و ضمان إدارة المالية العامة بكفاءة وفعالية واستدامة بجانب الالتزام بمعايير عالية للشفافية والمساءلة مع التركيز على الأداء والنتائج.

وقد حرصت المملكة العربية السعودية من خلال رئاستها للدورة الحالية لمجموعة العشرين بالعمل على تعزيز التنسيق الدولي لتبني السياسات اللازمة لدعم النمو الاقتصادي العالمي والتخفيف عن الدول الأقل نمواً للتعامل مع الأزمة، وقد نجحت هذه الجهود بشكل كبير في تخفيف حدة الأزمة على الاقتصاد

العالمي، وعلى الصعيد المحلي إلى جانب نجاح القطاع الصحي في الحد من انتشار الوباء، قامت الحكومة بتدعيم نفقات الخدمات الصحية، واستحدثت مخصص مواجهة أزمات يُعنى بإعادة تخصيص النفقات وتوجيهها للقطاعات الأكثر تضرراً، بهدف تخفيف الآثار السلبية للجائحة على منشآت القطاع الخاص والعاملين فيها من المواطنين، إذ نُفذ عدد من المبادرات والإجراءات للتخفيف من آثار هذه الأزمة، وشملت الحزم التحفيزية المقدمة على مبادرات دعم الافراد والشركات والمستثمرين، وتتمثل هذه الحزم في مخصصات مالية، وتسهيلات تمويلية، وتأجيل سداد بعض الضرائب والرسوم، ويمكن تلخيص اهم التطلعات المستقبلية التي تبنتها الدولة السعودية لتعزيز اقتصادها ومواجهة جائحة كارونا بالاتي (24):

1- تستهدف ميزانية العام المالي 2021 وعلى المدى المتوسط استمرار الصرف على المشاريع الكبرى وعلى منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية، وبرامج تحقيق الرؤية، وحزم التحفيز لدورها المهم في إتاحة المزيد من الفرص أمام القطاع الخاص، والصناديق التنموية للمشاركة في مشاريع البنية التحتية.

2- سيستمر الإنفاق على برامج الرؤية في عام 2021، وعلى المدى المتوسط بما يساهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، ومواصلة العمل على إتاحة مزيد من الفرص أمام القطاع الخاص للمشاركة في هذه المشاريع، بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به صناديق التنمية في هذا المجال، وعلى الأخص الدور المهم لصندوق الاستثمارات العامة.

3- ركزت المبادرات الحكومية على تحفيز القطاع الخاص بحوالي (150) مبادرة ساهمت بتوفير السيولة الكافية له لتمكينه من القيام بأنشطته، كما أن هناك ارتداد إيجابي في معدلات توظيف المواطنين خلال الربعين الثالث والرابع من العام 2020.

4- إعادة توجيه النفقات للقطاع الصحي، والقطاعات الأكثر حاجة، وذلك لضمان سلامة المواطنين والمقيمين من أولويات حكومة المملكة أن تستمر في تنفيذ الإجراءات الاحترازية الكفيلة بحماية صحة المواطنين والمقيمين بتقديم الدعم على الصعيد المالي والاقتصادي.

5- تحقيق المملكة لمعدلات نمو إيجابية عام 2022 في ظل الاستقرار المتوقع لأداء الاقتصاد العالمي، وتعافي الأسواق العالمية للنفط، وزيادة مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية غير النفطية مثل قطاع السياحة والصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما سينعكس إيجاباً على معدلات التوظيف للسعوديين، يترافق مع ذلك زيادة في مشاركة الإناث في سوق العمل السعودي في ظل المبادرات المختلفة التي يتم تنفيذها في هذا السياق.

6- دعم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستويين المحلي والدولي، كذلك التركيز على إصلاحات مالية عامة الهادفة إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة وضمان استدامتها لتوفير موارد مالية تخصص لتقوية جانب الطلب الكلي والعمل على ترشيد الأنفاق العام وزيادة مستويات كفاءته ودوره في تقوية مسارات التعافي الاقتصادي في المملكة.

7- دعم صندوق التنمية وصندوق الاستثمارات العامة الذي يسعى لبناء محفظة استثمارية متنوعة محلية ودولية تساهم في تعزيز قوة الاقتصاد السعودي وتنويعه، وعمل الصندوق على تأسيس أكثر من (20) شركة جديدة تعمل في العديد من القطاعات المحلية الواعدة مثل الترفيه والسياحة والصناعات العسكرية وتمويل الشركات الناشئة .

اما دولة قطر فتؤكد المؤشرات الاقتصادية المختلفة أن الإجراءات التي تم اتخاذها والحزم التحفيزية المقدمة والسياسات المالية المتبعة نحو تنويع اقتصادها قد ساهمت هي الأخرى في مواجهة الأزمات والتحديات الاقتصادية، ولعل من بينها الاستثمار في قطاعات حيوية ومهمة منها (الصحة والتكنولوجيا، وتطوير المناطق الحرة، ومواصلة مشاريع البنى التحتية العملاقة كتوسعة مطار حمد الدولي وميناء حمد) بما يرسخ الانفتاح الاقتصادي للبلاد ، اضافة الى تحسن أسعار النفط قد انعكست إيجاباً على مختلف الأصعدة فاستطاع الاقتصاد القطري أن يتغلب على الآثار السلبية للأزمة وأن يحافظ على مرونته ويستمر في جذب مزيد من الاستثمارات، كما بدأ النشاط الاقتصادي يعود إلى مستويات ما قبل كورونا، مدفوعاً بالحزمة المالية التي أقرتها الحكومة بهدف مساعدة القطاع الخاص على تخطي الأزمة ، كما سعت دولة قطر الى القيام بفعاليات منتدى قطر بتاريخ (24-6-2021) ولمدة ثلاثة ايام وغايته التفاهم بين قادة العالم بسبب جائحة كارونا والذين يمثلون قطاعات مختلفة مشيرين إلى أن المنتدى يعد منصة عالمية جديدة لعرض الحلول وتبادل الأفكار والخبرات لخلق المزيد من الاستقرار الاقتصادي ، وقد تضمن المنتدى ايضاً مناقشة محاور رئيسية اهمها ("التكنولوجيا المتقدمة" و"عالم مستدام" و"الأسواق والاستثمار"، وكذلك "تدفقات الطاقة والتجارة" و"المستهلك المتغير" و"عالم أكثر شمولاً") لوضع نقطة بداية لاقتصاد عالمي جديد قادر على مواجهة المصاعب ، وقد كان للقطاع الخاص القطري دور حيوي ومهم في مواجهة الجائحة، اذ أطلقت غرفة قطر مبادرات وأنشطة ساهمت في تخفيف وطأة الأزمة على قطاعات الأعمال وتحفيز الشركات للمشاركة في دعم جهود الدولة للحد من انتشار الفيروس ، وقد حلت دولة قطر ضمن قائمة أفضل عشرين دولة قدمت إصلاحات تتعلق بتسهيل أنشطة ممارسة الأعمال لعام 2020 من بين مئة وتسعين دولة، وذلك وفقاً لمجموعة البنك الدولي ، كما سعت الدولة الى تنفيذ رويتها لعام 2030 القائمة على اقتصاد المعرفة لبناء مجتمع عصري انعكس على الوضع الاقتصادي للبلاد .

الاستنتاجات

1 - فايروس كارونا COVID 19 هو فيروس جديد من فصيلة فيروسات كورونا، ظهرت أغلب حالات الإصابة به على صورة التهاب رئوي حاد، اهم النظريات التي حاولت تفسير ظهوره بالوقت الحالي هي ان الطبيعة وراء انتشاره والنظرية الثانية اكدت على دور الانسان بتطوير الفايروس في مختبرات خاصة.

- 2- الاقتصاد السعودي يواجه تحديان جوهريان في ان واحد كما هو الحال في الاقتصادات الريعانية وهي انتشار جائحة كورونا COVID 19 فقد سجلت اول حالة اصابة في المملكة العربية السعودية بتاريخ (3-2-2020) حتى وصلت حالات الاصابة المؤكدة حوالي (492785) لغاية شهر تموز (السابع 2021).
- 3- التحدي الثاني الذي يواجه الاقتصاد السعودي والقطري الانخفاض الحاد في اسعار النفط العالمية الدول المنتجة ومنها المملكة العربية السعودية ودولة قطر فبلغ سعر برميل النفط بنحو (55) دولار في شهر فبراير (الثاني) عام 2020، كما انخفضت الاسعار الى ادنى مستوياتها عند (17,7) دولار للبرميل خلال شهر ابريل (الرابع) من نفس العام.
- 4- ينعكس انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد السعودي من خلال تأثيره على الإيرادات النفطية والتي تكاد الشريان الرئيسي لتمويل الموازنة العامة الحكومية للمملكة العربية السعودية، كما يتم تمويل برامج الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري من العائدات النفطية
- 5- في عام 2019 بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية في المملكة العربية السعودية نحو (927) مليار ريال بانخفاض عن الميزانية المعتمدة بنسبة (5%) والبالغة (975) مليار ريال بسبب تراجع مساهمة الإيرادات النفطية والتي سجلت نحو (594) مليار ريال، أي بانخفاض عن المقدّر في الميزانية بنحو (662) مليار ريال.
- 6- الإيرادات غير النفطية في عام 2019 حققت بنفس العام نحو (333) مليار ريال مرتفعة بحوالي (20) مليار ريال أي بنسبة (6,1%) عن المقدّر في الميزانية ويعود ذلك بشكل رئيس لتحسن أداء النشاط الاقتصادي والإدارة الضريبية وتحسين آليات التحصيل.
- 7- بداية عام 2020 أخذت أسعار النفط تتأثر بشكل سلبي بانتشار فايروس COVID 19 بشكل كبير بدول العالم وقلة الطلب العالمي على النفط بواقع غير مسبوق 2020 عندما رفضت موسكو خفض الإنتاج بواقع (1,1) مليون برميل في اليوم.
- 8- رفضت روسيا مقترحات العربية السعودية، فقامت المملكة ببعض الخطوات المفاجئة منها رفع الإنتاجية بنحو (12,3 مليون) برميل يومياً وهو يمثل أقصى الطاقات الإنتاجية لها، كما أعلنت عن تخفيضات وصلت إلى (20%) في الأسواق الرئيسية من جانبها.
- 9- لقد تسببت خطوة حرب الاسعار بين السعودية وروسيا الى كوارث اقتصادية كان العالم بغنى عنها في ظل تداعيات انتشار فايروس كورونا الامر الذي اجبر الولايات المتحدة الامريكية بالتدخل والضغط على المملكة العربية السعودية ودول الاوبك لعقد اتفاق يقضي بخفض الإنتاج الكلي بنحو (10) ملايين برميل في اليوم ومع ذلك لم يؤدّ الاتفاق إلى استقرار السوق.
- 10- ان إجمالي النفقات الفعلية في المملكة العربية السعودية بنهاية العام 2020 تعاني ارتفاعاً ملحوظاً عن المبالغ المخصصة بالميزانية المعتمدة، اذ بلغ إجمالي النفقات نحو (1067) مليار ريال مرتفعاً عن الميزانية

- المعتمدة والمقررة (1020) مليار ريال لتلبية المتطلبات الاستثنائية لمواجهة الجائحة من خلال اعتماد مبالغ إضافية لدعم القطاعات الصحية والأمنية وغيرها من القطاعات الأخرى .
- 11- أن أداء الاقتصاد السعودي عموماً مرهون بأداء القطاع النفطي المتقلب لاسيما خلال الربع الثاني من عام 2020⁽¹²⁾ ، الذي شهد انكماشاً اقتصادياً بنسبة (7%) على أساس سنوي جاء هذا الانكماش في ظل التراجع المسجل في مستويات ناتج القطاع النفطي.
- 12- التدابير التحفيزية العديدة التي تم تبنتها المملكة العربية السعودية لا سيما على صعيد السياستين النقدية والمالية ساهمت في التخفيف من حدة الانكماش والركود الاقتصادي.
- 13- دولة قطر في عام 2019 بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية بموازنتها نحو (217) مليار ريال ، بينما في عام 2020 بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية في الموازنة حوالي (171,2) مليار ريال بانخفاض حوالي (45,8) مليار ريال عن موازنة 2019 بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط في نفس العام 2020.
- 14- عملت دولة قطر بعض الإجراءات الاقتصادية لمواجهة جائحة كورونا تقديم ودعم محفزات مالية واقتصادية بمبلغ 75 مليار ريال قطري للقطاع الخاص وضع الآلية المناسبة لتشجيع البنوك على تأجيل أقساط القروض
- 15- إن جائحة كوفيد COVID 19 أكبر من أن تنحصر في أزمة صحية فهي كارثة إنسانية تؤدي إلى تغيرات وتحولات هاجمت قلب المجتمعات واقتصاديات الدول إلى أن الفئات المحرومة هم الذين يتكبدون بشكل أكبر عبء الآثار الاجتماعية والصحية والاقتصادية للفايروس في جميع أنحاء العالم.
- 16- تعتمد الرؤية المستقبلية للاقتصاد العالمي على عنصرين رئيسيين يتمثل أولهما في المسار المحتمل للجائحة ومدى انتشارها بدول العالم بعد عام 2020 وابعادها المحتملة والطلب على أسعار النفط وأسواقه العالمية والعنصر الثاني في مدى استمرارية التعاضد الدولي بين كبار المنتجين في اسواق النفط .
- 17- توقعات الصندوق الدولي بأحد التقارير الدولية بشهر كانون الثاني عام 2021 الى احتمالية تعافي وتزايد قوة الاقتصاد العالمي في وقت لاحق من العام نفسه بسبب التطور باخذ اللقاحات العالمية بالنسبة لدول العالم ، اضافة الى الدعم الدولي للسياسات المالية والحوافز التي تتبعها بعض الدول.
- 18- كانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي اتخذت تدابير حاسمة لمواجهة وباء كوفيد-19 والتخفيف من آثاره الاقتصادية، فوضعت على قمة أولوياتها حماية المواطنين والمقيمين فيها في سياق "رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2030 .
- 19- من المتوقعات المستقبلية ان يواصل المستوى العام للأسعار النفطية بالارتفاع خلال النصف الثاني من عام 2021 بسبب العودة التدريجية للأنشطة الاقتصادية وانخفاض الإجراءات الاحترازية المتبعة في بعض الدول⁽²²⁾ اضافة على اتفاق الدول المنتجة للنفط اوبك + باستمرار تخفيضات بنحو (10%) من الإنتاج العالمي .

- 20- شرعت المملكة العربية السعودية بخطوات مستقبلية لتنفيذ برنامج رائد للتحويل الاقتصادي الوطني، وقد وضعت رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحويل الوطني 2020 وبرنامج تحقيق التوازن المالي جدول أعمال لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وانطلاقة جديدة نحو المستقبل.
- 21- اما دولة قطر فتؤكد المؤشرات الاقتصادية المختلفة أن الإجراءات التي تم اتخاذها والحزم التحفيزية المقدمة والسياسات المالية المتبعة نحو تنويع اقتصادها قد ساهمت هي الأخرى في مواجهة الأزمات والتحديات الاقتصادية، ولعل من بينها الاستثمار في قطاعات حيوية مهمة .

الهوامش

- 1- خالد احمد الاسمر، جيوسياسية المضايق البحرية واثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، 2019، ص 20.
- 2- منظمة الصحة العالمية ، المصطلحات الطبية المتعلقة في فيروس كورونا ، جنيف ، 2020 ، ص 2.
- 3- محمد رمضان الاغا واخرون ، جائحة كارونا التوجهات العالمية في ظل الانتشار، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، 2021، ص 70.
- 4- حنان عيسى ملكاوي، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الامن الصحي العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الاردن ، 2020، ص 17.
- 5- وزارة الصحة السعودية بيانات منشورة على الموقع الالكتروني :
<https://covid19.cdc.gov.sa/ar/daily-updates-ar>
- 6- وزارة المالية السعودية ، تقرير نهاية العام المالي 2019، السعودية ، 2020 ، ص 11.
- 7- محمد العربي ، كيف نقرأ التداعيات الجيو-اقتصادية لوباء كورونا على الشرق الأوسط، مكتبة الاسكندرية ، 2020، القاهرة ، ص76.
- 8- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية ، 2020، ص2.
- 9- محمد حيدر، تداعيات وباء كارونا على الاقتصاد العالمي ، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية ، تركيا، 2020، ص 25.
- 10- محمد العربي ، مصدر سابق، ص76.
- 11- وحدة الدراسات السياسية ، كيف عصفت جائحة كارونا بأسعار النفط ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر، 2020، ص2.
- 12- ممدوح عوض الخطيب ، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي ، مؤسسة ادارة الاعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، السعودية ، 2014، ص 4.

13- صندوق النقد العربي ، تقرير افاق الاقتصاد العربي، الاصدار الثالث عشر ، ابريل ، الامارات ، 2021 ، ص 15.

14- وحدة الدراسات السياسية ، مصدر سابق ، ص 5 .

15 - علي صالح ، ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ابو ظبي، 2020، ص 6.

16- وكالة الانباء القطرية والجزيرة على الموقع الالكتروني :
<https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/15>.

17- وزارة الصحة القطرية على الموقع الالكتروني :
<https://covid19.moph.gov.qa/AR/travel-and-return-policy/Pages/default.aspx>

18- منظمة التعاون الاسلامي ، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19 ، تركيا، 2020 ، ص 3.

19- الطاهر الزيتوني ، العلاقة بين الاسعار الفورية والاسعار المستقبلية للنفط وانعكاساتها على اسواق النفط العالمية ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ،مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 47 ، العدد 176، 2021، الكويت ص 355 .

20- صندوق النقد العربي، مصدر سابق ، ص 32.

21- الطاهر الزيتوني ، العلاقة بين الاسعار الفورية والاسعار المستقبلية للنفط وانعكاساتها على اسواق النفط العالمية ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ،مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 47 ، العدد 176، 2021، الكويت ص 355.

22- صندوق النقد العربي، مصدر سابق ، ص 32.

23- الجزيرة على الموقع الالكتروني :
<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/7/14>.

24- وزارة المالية السعودية ، ميزانية عام 2021، النشرة الاولى ، السعودية ، ص 4.
المصادر والمراجع :

1- الطاهر الزيتوني ، العلاقة بين الاسعار الفورية والاسعار المستقبلية للنفط وانعكاساتها على اسواق النفط العالمية ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ،مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 47 ، العدد 176، الكويت ، 2021.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا ، فيروس كورونا التكلفة الاقتصادية على المنطقة العربية ، 2020.

- 3- حنان عيسى ملكاوي، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الامن الصحي العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الاردن، 2020.
 - 4- خالد احمد الاسمر، جيوسياسية المضايق البحرية واثرها على الصراع في منطقة المشرق العربي، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019.
 - 5- صندوق النقد العربي، تقرير افاق الاقتصاد العربي، الاصدار الثالث عشر، ابريل، الامارات، 2021.
 - 6- علي صالح، ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابو ظبي، 2020.
 - 7- محمد العربي، كيف نقرأ التداعيات الجيو-اقتصادية لوباء كورونا على الشرق الأوسط، مكتبة الاسكندرية، 2020، القاهرة.
 - 8- محمد حيدر، تداعيات وباء كارونا على الاقتصاد العالمي، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية والاستراتيجية، تركيا، 2020.
 - 9- محمد رمضان الاغا واخرون، جائحة كارونا التوجهات العالمية في ظل الانتشار، ط1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021.
 - 10- ممدوح عوض الخطيب، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، مؤسسة ادارة الاعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، السعودية، 2014.
 - 11- منظمة الصحة العالمية، المصطلحات الطبية المتعلقة في فيروس كورونا، جنيف، 2020، ص 2.
 - 12 - منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، الادارة الاقتصادية، تقارير اوبك 2021.
 - 13- منظمة التعاون الاسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19، تركيا، 2020.
 - 14- وحدة الدراسات السياسية، كيف عصفت جائحة كارونا بأسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قطر، 2020.
 - 15- وزارة المالية السعودية، تقرير نهاية العام المالي 2019، السعودية، 2020.
 - 16 - وزارة المالية السعودية، تقرير نهاية العام المالي 2020، السعودية، 2021.
 - 17- وزارة المالية القطرية، تقرير نهاية العام المالي 2021، قطر، 2021.
 - 18- وزارة المالية السعودية، ميزانية عام 2021، النشرة الاولى، السعودية، 2021.
- المواقع الالكترونية:**

1- اذاعة الجزيرة على الموقع الالكتروني: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/7/14>.

2- وزارة الصحة السعودية بيانات منشورة على الموقع الالكتروني:

<https://covid19.cdc.gov.sa/ar/daily-updates-ar>

3- وزارة الصحة القطرية على الموقع الالكتروني :

<https://covid19.moph.gov.qa/AR/travel-and-return-policy/Pages/default.aspx>

4- وكالة الانباء القطرية والجزيرة على الموقع الالكتروني :

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/15>.